



كلية التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: www.jtuh.org/

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

**Waleed Fathi Mohammed Al
Sumaidaie**

Ministry of Education·Kirkuk Education
Directorate.

* Corresponding author: E-mail :
waleed.fathee88@gmail.com

Keywords:

right-wing parties·
left-wing parties·
political disagreements·
financial scandals.
The Third Republic.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 15 Aug 2024
Received in revised form 16 Sept 2024
Accepted 17 Sept 2024
Final Proofreading 20 Apr 2025
Available online 22 Apr 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



Journal of Tikrit University for Humanities

**Ministerial Instability in France
1914-1939**

A B S T R A C T

The French Third Republic 1870-1939 went through heavy events from its foundation until its fall at the hands of the Germans in World War II. It suffered from the ravages of war, as it entered into three devastating wars (1870-1871) (1914-1918) and the last (1939-1945), which is the war in which the French Third Republic fell, and parts of its lands were occupied in those wars. In addition to those external dangers, there were internal disturbances represented by party differences, coups, moral and financial scandals, and the interference of external political parties in the formation of some French governments, in addition to the control of the men of the financial sector represented by the Bank of France and the 200 families that control that sector. This was reflected in its political path, which in turn created a society with multiple ideologies, politics and thought, and this affected the path of governance inside France. Therefore, we notice the conflict between the right and left blocs and parties, and between the French politicians themselves, and the formation of these parties of an electoral bloc in the periodic elections that were held every four years, and thus the political map of the governments was drawn according to the results of those elections. The phenomenon of political confusion and the rapid change of French governments became widespread, and the political parties played a major role in this political confusion, which affected its internal structure and hastened the collapse of the Third Republic in front of the German forces in its last war.

DOI: <http://doi.org/10.25130/jtuh.32.4.2025.11>

عدم الاستقرار الوزاري في فرنسا 1914-1939

وليد فتحي محمد الصميدعي /وزارة التربية مديرية تربية كركوك

الخلاصة:

الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1939 مرت بإحداث مثقلة منذ تأسيسها وحتى سقوطها بيد الالمان في الحرب العالمية الثانية، وقد عانت من ويلات الحرب اذ دخلت ثلاث حروب طاحنة (1870-1871) (1914-1918) واخرها (1939-1945) وهي الحرب التي سقطت فيها الجمهورية الفرنسية الثالثة،

واحتلت اجزاء من اراضيها بتلك الحروب. فضلا الى تلك المخاطر الخارجية، قيام اضطرابات داخلية تمثلت بالخلافات الحزبية وانقلابات وفصائح أخلاقية ومالية، فضلا الى سيطرة رجال القطاع المالي المتمثل ببنك فرنسا وال 200 اسرة التي تسيطر على ذلك القطاع، ووصل الامر الى تدخل جهات دولية خارجية في تشكيل بعض الحكومات الفرنسية، وانعكس ذلك على مسارها السياسي والذي بدوره اوجد مجتمع متعدد ايدلوجيا وسياسيا وفكريا واثر ذلك على مسار الحكم في الداخل الفرنسي لهذا نلاحظ التناحر بين الكتل والاحزاب اليمين واليسار وبين الساسة الفرنسيين انفسهم، وقيام تلك الأحزاب بتشكيل كتل انتخابي في الانتخابات الدورية والتي كانت تقام كل اربع سنوات وبالتالي رسمت الخارطة السياسية للحكومات تبعا لنتائج تلك الانتخابات، وعمت ظاهرة الاربك السياسي وسرعة تبدل الحكومات الفرنسية وقد كان لأحزاب السياسية الدور الكبير في ذلك الاربك السياسي والذي اثر على بنيتها الداخلية وعجل من انهيار الجمهورية الثالثة امام القوات الألمانية في حربها الاخيرة.

الكلمات المفتاحية: احزاب اليمين، احزاب اليسار، خلافات سياسية، فضائح مالية، الجمهورية الثالثة.

المقدمة

عانت فرنسا من عدم الاستقرار الوزاري، وكان ذلك بسبب الاربك السياسي والمحاصصة الحزبية والفضائح المالية والأخلاقية، فضلا الى الخلافات الناشئة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد اوجزنا في الدراسة المسببات الرئيسية والتي بسببها كان رؤساء الحكومات يضطرون الى تقديم استقالاتهم، فضلا الى تعرض تلك الوزارات الى الضغط من قبل المعارضة، وان الكم الهائل من عدد الوزارات المشكلة واثار الحرب انعكس بشكل سلبي على المجتمع الفرنسي وعلى استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وحاولنا في البحث الإجابة على عدد من الأسئلة؟ ما هي أسباب الاربك السياسي الفرنسي؟ سرعة تبدل الوزارات⁽ⁱ⁾(الحكومات)؟ الخلافات الحزبية هل كانت ظاهرة في المشهد السياسي الفرنسي؟ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية هل كانت سببا في عدم الاستقرار السياسي؟ وهل كان للفضائح المالية والأخلاقية دور في عدم الاستقرار السياسي.

اعتمد الباحث أسلوب التحليلي التاريخي للاحداث مدة الدراسة واضطر الباحث الى عدم الالتزام بالتسلسل التاريخي للاحداث في المبحث الأول بسبب انه اعطينا امثلة لاطول واقصر الحكومات ما بين 1914-1939.

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الاول، تطرقنا الى الحكومات الفرنسية المشكلة خلال مدة الدراسة والقوانين الدستورية المعتمدة للحكم وكيفية تشكيل الوزارات المستندة على قوانين 1875 والاعلبيية الانتخابية الحزبية التي لها الحق في تشكيل الوزارة، وفي المبحث الثاني درسنا

الحكومات التي تشكلت واثناء الحرب العالمية الاولى للمدة من (1914-1918) اثناء الحرب العالمية الأولى وبدايتها عام 1914 وبالرغم من حالة الحرب الا ان عدد الحكومات التي تشكلت عكست حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها فرنسا ابان الحرب حتى نهايتها عام 1918، وخص المبحث الثالث لمحة تاريخية عن الأسباب المتنوعة لانهايار الحكومات وتعمقنا في الأسباب سواء كانت سياسية متمثلة بالخلافات الحزبية والخلافات التي حدثت بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وبين رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء، واقتصادية وفضائح مالية واخلاقية تعرضت لها الحكومة او احد وزراءها، او بسبب الضغط من قبل رجال المال، وفي الخاتمة اوجزنا اهم ما توصل اليه الباحث لاسباب الاربك السياسي التي عانت منه فرنسا للمدة 1914-1939.

المبحث الأول: الحكومات الفرنسية 1870-1939.

أولاً: حكومات الجمهورية الفرنسية الثالثة، والقوانين الدستورية.

كانت الجمهورية الثالثة(1870-1939) واحدة من أكثر الأنظمة السياسية إرباكًا وتناقضًا اذ عانت فرنسا منذ قيامها من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم التوافق السياسي والايديولوجي، بين أعضاء الحكومات التي تشكلت، إذ بلغ عدد الحكومات التي تشكلت في عهد الجمهورية الثالثة 1870-1939 مائة وثمانية حكومة، وشهدت المدة من بداية 1914 -1939 (39 حكومة) ويدل ذلك على مدى الإربك السياسي وعدم التوافق بين الأحزاب السياسية، والذي انعكس بدوره على الحياة العامة في فرنسا التي تميزت بكثرة الفضائح السياسية والمالية والفساد الحكومي، والتي أثرت سلبا على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي⁽ⁱⁱ⁾. وكانت أطول الحكومات حكومة جورج كليمنصو⁽ⁱⁱⁱ⁾ "Georges Clemanceau" 1917-1920 وحكومة بوانكاريه^(iv) "Raymond Poincare" 1926-1928 واقصر الحكومات حكومة رئيس الحزب الراديكالي ادوارد هريوت^(v) "Edward Heriot" (19تموز - 21تموز 1926) التي استمرت ثلاثة أيام، وحكومة فريدريك فرانسوا مارسال^(vi) "Frédéric François Marsal" (8 حزيران 1924 -15 حزيران 1924) استمرت أسبوع واحد، وفي اكثر من مناسبة تم تشكيل حكومة جديدة بنفس اليوم الذي استقالت فيه الحكومة السابقة، وبعده هذه الحكومات تكون النسبة التقريبية لمعدل حكم تلك الحكومات سبعة أشهر كمعدل متوسط حسابي، لهذا يكون من الصعوبة تحقيق البرنامج الحكومي والانتخابي.

ثانيا - المقارنة بين الوزارت الفرنسية وحكومات بعض الدول الاوربية:

واذا ما أجرينا مقارنة بين فرنسا وبعض الدول الاوربية نلاحظ هناك فرق شاسع بينها وبين تلك الدول ، ففي بريطانيا تشكلت اربع واربعون حكومة بين عامي 1801 -1937 فقط ، بمتوسط مدة 3 سنوات وشهر واحد، وكان لدى بلجيكا إحدى وأربعون حكومة من عام 1831 -1937 استمرت في المتوسط 3 سنوات و9 أشهر: حتى عام 1918 ، ولكن بعد الحرب سنة واحدة و8 أشهر فقط، وفي إيطاليا استمرت الوزارات لمدة عام وشهرين بين عامي 1918 و1922، وكان لدى جمهورية فايمار الألمانية

21 حكومة استمرت لمدة 8 أشهر فقط في المتوسط، وتلك المقارنة تعكس حالة عدم الاستقرار السياسي في فرنسا^(vii) .

وكان هناك 561 وزيراً في الجمهورية الثالثة، منهم 217 وزيراً وصل الى الوزارة لمرة واحدة وتولى 103 المنصب مرتين، و 71 ثلاث مرات، و 48 أربع مرات، و 122 أكثر من أربع مرات واحتفظت 40 من الحكومات بأكثر من نصف وزراء الحكومة السابقة، بينما من بين 94 حكومة بين عامي 1879 و1940، كان في 74 منها عضو واحد على الأقل من الحكومة السابقة، وهكذا كان ارستد برياند^(viii) "Aristide Briand" عضواً في 25 وزارة مختلفة وظل في منصبه لمدة 16 عامًا و 5 أشهر، الرقم القياسي لأطول مدة كان يحمله الراديكالي البرت سارو^(ix) "Albert Sarraut" الذي كان وزيراً لمدة 18 عامًا وشهرين، ومن الشخصيات البارزة الأخرى لويس بارثو^(x) "Louis Barthou" (14 عامًا)، جورج ليغ^(xi) "George Leygues" (13 عامًا)، ومليران^(xii) "Alexander Millerand" وبوانكاريه 9 مرات.

ثالثاً: العوامل التي أدت الى ظاهرة عدم الاستقرار:

السياسي وسرعة سقوط الوزارات الفرنسية من خلال تتبع المشهد الفرنسي لما بين الحربين والعوامل والمسببات التي أدت إلى تلك الظاهرة الاستثنائية في فرنسا.

القوانين الدستورية للجمهورية: كانت سياسات الجمهورية الثالثة يحكمها دستور استمر لفترة أطول بكثير من أي دستور فرنسي آخر وكان الدستور يفتقر إلى الصفات التي أوصى بها معظم المنظرين والتي ناضل من أجلها رجال الدولة: المنطق، والوضوح، والنظام، والاكتمال. ولم يتم تصميمه كدستور دائم على الإطلاق، وكان هدفه تمهيد الوسائل لعودة ورثة الاسر الملكية ، كما كان يأمل البعض، لنشوء النظام الملكي وعودته بعد انهيار الإمبراطورية الثانية 1870 لذلك كان أول دستور لا يتطلب قسم الولاء من جميع من خدموه، لقد كان في الأساس حلاً وسطاً، لقد استفاد كل من الملكيين والجمهوريين من ذلك، وبما أن مشرعيه ينتمون إلى أحزاب مختلفة، لم يتمكنوا من البدء بإعلان المبادئ أو الحقوق الأساسية، إذ كان لديهم وجهات نظر متعارضة تمامًا هكذا كان الدستور بدون تسمية – ثوري لمبادئ ثورة 1879 أو رجعي لعودة النظام الملكي، وكان أيضًا أقصر الدساتير الفرنسية ببنيوده، يتألف من ثلاثة قوانين فقط – أربعة وثلاثون مادة مما يجعله نصف دستور عامي 1814 و1830، وعُشر دستور عام 1795 وثلاث طول دستور عام 1848،^(xiii). يتضح ان الغاية من دستور 1875 ان يكون دستورا مؤقتا لحين عودة النظام الملكي كما كان يأمل الكثير من السياسيين في تلك المدة.

كان دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي شرع عام 1875 واستنادا إليه تشكلت سلطتين تشريعية وتنفيذية، وبقدر تعلق الأمر بالسلطة التشريعية تشكلت الجمعية الوطنية الفرنسية - هذه التسمية خاصة بالجمهورية الثالثة- إذ تتألف الجمعية الوطنية من البرلمان والذي يتكون من مجلسين أولاً: مجلس النواب، كان يتألف من 533 عضواً، وارتفع إلى 602 بحلول عام 1914 و حسب عدد السكان لكل دائرة انتخابية. وكان مجلس النواب في عهد الجمهورية الثالثة هيئة صغيرة نسبياً، مقارنة بـ 1118 نائبا في المجلس العام عام 1789، أو 750 عضواً في الجمعية عام 1849. وكان عدد النواب في البرلمان ما مجموعه 4,892 نائباً بين عامي 1870 و 1940 لم يكن نصف هؤلاء 2,271، أعضاءً في هيئة تشريعية واحدة وتركزت السلطة في أيدي أولئك الذين استمروا في إعادة انتخابهم مراراً وتكراراً ، ونحو ربع أعضاء البرلمان قد خدموا لمدة 20 عاماً، و 3 في المائة خدموا لمدة ثلاث قرن، وكان الاستقرار في عضوية البرلمانات استثنائياً، ولم يترك السياسة سوى 33 في المائة من إجمالي النواب البالغ عددهم 4892 نائباً بسبب هزيمتهم في الانتخابات، و 16 في المائة لم يترشحوا لإعادة انتخابهم. لكن 19 في المائة انتقلوا ليصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ، وتوفي 13 في المائة منهم وهم لا يزالون في مناصبهم. وتمكن 12 بالمائة منهم النجاة من نظام فيشي، ولم يغير سوى 2.5 في المائة دوائهم الانتخابية خلال حياتهم المهنية.^(xiv)

كان أعضاء مجلس النواب ينتخبون كل أربعة أعوام انتخابات عامة مباشرة استنادا للتصويت العام للذكور كان للنظام الانتخابي الذي ينتخب بموجبه أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية وهو نظام التمثيل النسبي^(xv) . يعني عدم فوز حزب واحد بالانتخابات يمكنه من السيطرة على مقاليد الحكم، بالتالي تتجه الأحزاب الى التحالف بين الكتل الفائزة في الجمعية لتشكيل ائتلاف حكومي يقود السلطة، هذا يعني توزيع المناصب الوزارية على أعضاء الأحزاب المختلفة رغم اختلاف توجهاتها وأيدلوجيتها وسياساتها مما يجعل الحكومة ضعيفة يسهل إسقاطها على يد هذا الحزب أو ذلك فيما لو سحب الثقة أو سحب دعمه للحكومة أو استقال الوزراء المحسوبين لحزب ما من الحكومة، ويقود ذلك إلى انعدام الأغلبية البرلمانية والتصويت بعدم الثقة وسقوطها مما يدعو الرئيس الدعوة إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تكون ضعيفة وفاقدة للانسجام بين أعضاءها أو بين قيادات الأحزاب الائتلافية.

من ذلك يتبين لماذا كان عدد الحكومات الائتلافية كثيرة في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة ولماذا تنهار هذه الحكومات وتكون مدتها قصيرة ولماذا تغش ولا تحظى بمقبولية من قبل المواطنين، والحكومة الائتلافية تكون معرضة إلى الكثير من الأزمات لاسيما وان الأحزاب شغلها الشاغل تحقيق غاياتها ومصالحها الانتخابية والمالية والسلطوية. وكذلك اعتمدت الجمهورية الفرنسية على الاقتراع من جولتين^(xvi)، فإذا لم يفز المرشح بأغلبية مطلقة في التصويت الأول يتحتم إجراء تصويت ثاني بعد أسبوع من إعلان نتائج التصويت الأول^(xvii). وتكون الأغلبية البسيطة هي كل ما هو مطلوب وبين عمليتي الاقتراع، تفاوض المرشحون حول من يجب أن ينسحب لصالح من واحيانا تعقد الأحزاب اتفاقات لدعم

أي منها يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع الأول. وكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه الجمهورية ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية في البقاء، إذ كان تشرذم الأحزاب يعني أن عدد المرشحين كان هائلاً. في عام 1928 كان هناك 2763، وفي عام 1936 كان هناك 4815 (أي ما بين 5 و8 لكل مقعد). وفي الاقتراع الثاني، قد يتمكن اليسار الاشتراكي من حشد قواه لهزيمة الجمهوريين ازدادت أهمية الاقتراع الثاني، إذ بلغ عدده في عام 1936 (424) ثلاث دوائر فقط انتخبت جميع نوابها في الاقتراع الأول (xviii). بالمعنى السياسي، كان النواب بعيداً عن التعبير آراء الناخبين وكثيراً ما كانت المؤامرات والتسويات بين المرشحين هي التي تحدد القضية.

ثانياً: مجلس الشيوخ، وعدد أعضائه 300 عضو، ثلثهم ينتخبون مدى الحياة والثلثين الآخرين اختياريهم كل تسعة أعوام من قبل مجالس انتخابية تمثل أقسام البلاد المختلفة، ولكل مجلس الحق في اقتراح وتعديل القوانين ورفض مقترحات المجلس الآخر، القوانين التي تقرر من قبل الحكومة تدخل إلى التصويت بالثقة في الجمعية الوطنية، وتكون هذه القوانين معرضة إلى الرفض والقبول من كلا المجلسين، فإذا كانت الحكومة فيها أغلبية نيابية في البرلمان تشرع القوانين وتكون معرضة للرفض من قبل مجلس الشيوخ وبالتالي تكون الحكومة معرضة لحجب الثقة عنها ويتحتم على رئيس الحكومة الاستقالة وبالتالي يترتب على ذلك تشكيل حكومة جديدة (xix). هذا يعني انه يمكن حجب الثقة إذا لم يكن هناك توافق ما بين المجلسين.

وكان في الدستور قوانين تمكن السلطة التشريعية من السيطرة على السلطة التنفيذية والذي

حدث ارباكا في عمل الوزارات عن طريق (xx):

أولاً : استدعاء الحكومة عن طريق الاستجابات أحد الأنشطة الرئيسية للنواب

ثانياً: ممارسة البرلمان سلطته عن طريق الاستحقاق النيابي الذي يتمتع به كل نائب أن ينهض في منتصف أي نقاش، ويطلب التحدث على سبيل الاستعجال، ويقترح مشروع قانون في أي موضوع يريده (xxi). وكان تأثير هذا الكم المروع من التشريعات هو أن معظم مشاريع القوانين تم إقرارها لتصبح قوانين دون مناقشة أو اعتراض ونادراً ما يتم تمرير القوانين بالطريقة التي ينصح بها الخبراء القانونيون في مجلس الدولة؛ وكانت تميل إلى صياغتها بعبارات عامة إلى حد ما، مع ترك التفاصيل ليتم حلها بموجب مرسوم إداري.

ثالثاً: نظام اللجان البرلمانية والخضوع الحكومي. كان لا بد من مناقشة كل مشروع قانون من قبل لجنة من النواب. كان التقليد القديم هو تعيين اللجان المخصصة لكل مشروع قانون. ولكن بعد ذلك نشأت اللجان الدائمة، ليس لمناقشة مشروع قانون معين، بل لكل مشاريع القوانين في مجال معين، الأول كان يتعلق بالتمويل، وبدأ منذ عام 1840؛ وتمت إضافة آخرين للشؤون الخارجية والجيش وما إلى ذلك، حتى بحلول عام 1902 كانت هناك ستة عشر لجنة كبرى كانت خصوصية النظام هي أن اللجان كانت دائمة، بحيث كانت في الواقع وزارات مضادة. وكان الرئيس والمقرر منافسين للوزير،

وكثيراً ما يخلفونه عندما يسقط. وهكذا كان هناك مصدران متضاربان للسلطة وكانت لجنة المالية قوية بشكل خاص وفي عدة مناسبات أطاحت هذه اللجنة بالوزارات. وكما قال تارديو، "لم تعد السلطة الحقيقية في أيدي الوزير، الذي كثيراً ما يسقط في غضون شهر، بل في أيدي مقرر لجنة الميزانية الذي غالباً ما يستمر في منصبه من هيئة تشريعية إلى أخرى". وبهذه الطريقة، يقوم البرلمان، وليس الحكومة، بصياغة السياسة. لأنه بعد أن كان مقررًا، يعتبر نفسه من ذوي الخبرة والقدرة الكافية ليكون وزيراً، وكان هذا حافزاً قوياً للإطاحة بالحكومات بأدنى ذريعة.

أما السلطة التنفيذية: فأن الرئيس الفرنسي ينتخب كل سبعة أعوام (ويمكن إعادة انتخابه)، من قبل الجمعية الوطنية، في اجتماع للجمعية الوطنية (النواب والشيوخ) وانتخب البرلمانيون الجمهوريون عمومًا سياسيين من الدرجة الثانية لمنصب الرئيس، خوفًا من أن يواجهوا سيدًا أو منافسًا قويًا، كان رد فعل الجمهوريين قوياً على تجربة الإمبراطورية الثانية، وأصبحوا معادين لفكرة الرئيس المسؤول المنتخب من قبل الشعب، والتي كانوا يعتبرونها ذات يوم ديمقراطية إذ تم إضعاف الرئيس عمداً، ولا تكون لديه سلطة تذكر وأنه غير مسؤول، ليبقى خارج السياسة؛ وكان يحصل على راتب منخفض، مما جعله أفقر رئيس دولة في أوروبا.

ومن صلاحيات الرئيس وبموجب الدستور يحق للرئيس أن يقترح التشريعات القانونية وهو القائد الأعلى للجيش يعين كبار مسؤولين الدولة وله حق العفو والتفاوض على المعاهدات، لكن هذه السلطة شكلية لأن الصلاحيات بالفعل ممنوحة لرئيس الحكومة الذي يمثل الأغلبية الحزبية والانتخابية والائتلافية لمجموعة من الأحزاب التي تشكل الحكومة، وكان لاختلاف وجهات النظر بين الرئيس ورئيس الحكومة دور في الإرباك السياسي كما حصل مع استقالة ارستد برياند عام 1922، فالخلاف الذي نشأ كان بسبب اختلاف وجهات النظر حول السياسة الخارجية والاقتصادية^(xxii).

المبحث الثاني : الوزارات المشكلة للمدة (1914-1918)

شهدت المدة الواقعة 1914-1918 إلى هدنة 11/ تشرين الثاني 1918، ثمانية حكومات وإذا ما حللنا الواقع الفرنسي في هذه المدة القصيرة وهو يمر بظرف استثنائي نلاحظ إن الخلافات التي وقعت بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقيادة العسكرية كان حاضرة في التقلبات التي شهدها المشهد السياسي لتلك المدة، فضلا للفضائح المالية والاخلاقية المتعلقة بالوزراء دور مكمل لعملية إسقاط الحكومات، فأول حكومة لعام 1914 انهارت بسبب فضيحة تتعلق بوزير المالية في حكومة غاستون دوميرغ^(xxiii)

"Gaston Dumberg" (كانون الأول 1913- 2 حزيران 1914) لاتهامه من قبل الصحافة الفرنسية بشبهات نشرت لتورطه بعلاقة غرامية^(xxiv).

كانت للمعارضة البرلمانية والخلافات التي تحدث بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والقياد العسكرية التي كانت تطالب بسلطات اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المراجع سببا آخر في إسقاط الحكومات

نتيجة لاختلاف وجهات النظر وبقت هذه الخلافات قائمة إلى نهاية 1917^(xxv). فنلاحظ واختلاف وجهات النظر بين مجلس النواب ووزير الحرب الكسندر مليراند الذي كان يطلب من المجلس منح قادة الجيش الصلاحيات المطلقة لإدارة الحرب من دون الرجوع للحكومة وللبرلمان، مما أدى إلى حدوث مشكلات بين الطرفين، وقد أصر مجلس النواب على إعفاء مليراند من منصبه، فاضطر رئيس الحكومة إلى تقديم استقالة الحكومة في 29 تشرين الأول 1915^(xxvi). يتضح إن عملية التدخل البرلماني والخلافات بين القيادات إذ أنه لا يوجد قانون واضح للفصل بين السلطات وعملية التداخل وعشوائية اتخاذ القرارات دور في الإرباك السياسي الحاصل في فرنسا.

كان لوصول جورج كليمنصو في تشرين الثاني 1917 إلى رئاسة الحكومة والذي قاد أطول حكومة لمدة الدراسة، ونتيجة للصلاحيات التي منحت له ولقوته في اتخاذ القرارات وللنتائج المتحققة في عهد حكومته قاد فرنسا إلى النصر^(xxvii)، وبالتالي يتضح إن الصلاحيات الممنوحة للحكومة وعملية الفصل في اتخاذ القرارات دور في الاستقرار الوزاري، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، لاسيما وأن قادة الأحزاب المتنفذة لم ترحب بسيطرة رجل على مسار السياسة الفرنسية لهذا كانت الانتكاسة قد وقعت في أول انتخابات تشريعية بعد الحرب.

فالتوجه السياسي: الأول، بعد الحرب هو سعي الرأي العام الشعبي والسياسي إلى ضرورة التغيير لاسيما وأن الدكتاتورية السياسية لحكومة كليمنصو كانت حاضرة من 1917-1919 وعلى الرغم من الحزم الذي أظهرته حكومته إلا أن التغيير كان حتمي عام 1920، عندما اخفق كليمنصو في الترشيح للرئاسة الفرنسية، وكانت للخلافات الشخصية حاضرة في المشهد السياسي والتي أرادت التخلص من الحزم والدكتاتورية لهذا تمت الإطاحة بكليمنصو^(xxviii). كان لرئيس الجمهورية بوانكاريه الدور الرئيس في عدم فوز كليمنصو برئاسة الجمهورية^(xxix)، ويمكن أن نعزو ذلك إلى اختلاف وجهات النظر حول السياسة التي اتبعها

كليمنصو الذي فرض نفسه كشخصية متمزعة ودكتاتورية في فرنسا، وهذا كان يغضب الرئيس فضلاً عن الخلافات بين الرجلين لاسيما في موضوع استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان والموقف من بعض النواب الراديكاليين الذين ندد بهم كليمنصو واتهمهم بالخيانة يتضح إن التكتلات الشخصية كان لها دور في إسقاط أي حكومة قائمة أو الحيلولة دون وصول شخصية سياسية وفعالة إلى قمة السلطة^(xxx).

المبحث الثالث :

لمحة تاريخية وتحليلية عن اسباب الانهيار السريع للحكومات.

كان برلمان الجمهورية الثالثة مؤسسة ضعيفة، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) الأمر الذي أدى إلى إرث من الخلافات بين الكتل المختلفة المكونة للبرلمان، في التاريخ السياسي الفرنسي، كانت الجمعية الوطنية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، الذي يُنظر إليه على أنه أنقى تعبير

عن الأمة والديمقراطية، والمؤسسة الأكثر أهمية في الجمهورية، تتحكم فيها الكتل الحزبية والبرامج الانتخابية الشكلية السورية. ويمكن ايجاز لاهم الأسباب للارباك الوزاري الفرنسي:
إن عدم الاستقرار الوزاري في فرنسا ناتج عن نظام "تعدد الأحزاب". فوجود عدد من الأحزاب والذي شكلت بدورها كتلات داخل وخارج البرلمان فيمكن أن نقسم التكتلات إلى ثلاثة كتلات، اليسار والوسط واليمين - كل قسم يشمل عدد من الأحزاب - وعملية التوفيق بين هذه التكتلات كانت معقدة للغاية وكانت سببا في دوامة التغيير والمعارضة وسرعة تبدل الحكومات^(xxxix).

ومن خلال تتبع السياسة الفرنسية نلاحظ انه كان هناك تغيير في عدد الوزراء من حكومة الى اخرى، فحكومة رينيه فيفياني^(xxxii) "Rene Viviani"^(xxxiii)، الاولى 1914-1915 تشكلت من سبعة عشر وضمت حكومته الثانية تسعة عشر وزير في 1916، ازداد العدد بحكومة برياند 1916-1917 إلى أربعة وعشرين ، وحكومة بول بانليفيه^(xxxiv) "Paul Painlevé" ثلاثين وزير 1917، وضمت حكومة هيريوت 1924ثمانية عشر وزيرا ، وحكومة برياند في عام 1926 تحتوي على 22 وزير، وحكومة بوانكارية 1926 تكونت من ثلاثة عشر وزيرا ، وفي عام 1929 في حكومة اندريه تارديو^(xxxv) "André Tardieu" وصل العدد الى ثلاثين حقيبة وزارية ، من الواضح أنه لم يكن بسبب أي خطط لزيادة الكفاءة الإدارية، لا سيما وان حكومة بوانكاريه لعام 1926 وبثلاثة عشر وزير انقذت فرنسا من ازمة مالية خانقة كادت ان تقضي على الفرنك الفرنسي والتي سميت في فرنسا (بمعجزة بوانكاريه لإنقاذ الفرنك)^(xxxvi). والتعليل الوحيد لهذا العدد من الحقائق الوزارية هو لترضية الاحزاب المشاركة في الائتلافات المكونة للحكومة. إذ انه لا يمكن الحصول على الأغلبية إلا بإجراء تعيينات وزارية ترضي عددًا كافيًا من النواب للحصول على دعم الأغلبية .

كان من احد أسباب الأزمات الوزارية ضغط من اللجان البرلمانية والتدخل في عمل الوزارات في عام 1920 تم إقالة وزير المالية من قبل لجنة ميزانية البرلمان، واستقالة حكومة برياند 1922 لم يكن بحجب الثقة من البرلمان وإنما كان من اللجان البرلمانية المسؤولة على الميزانية وعلى الشؤون الخارجية، ومعارضة من قبل رئيس الجمهورية وبعض الشخصيات السياسية^(xxxvii). ولحدوث خلافات بين الحكومة ومجلس النواب حول تنفيذ خطة يونغ، تمت الإطاحة بالحكومة من قبل مجلس النواب في 2 تشرين الأول 1929، فاضطر رئيس الحكومة للاستقالة^(xxxviii).

كان لتأثير رئيس الجمهورية الفرنسية على الموظفين حاضرا لتشكيل حكومة جديدة، من الطبيعي أنه في الوقت الذي يتم فيه دعوة رئيس جديد لتشكيل مجلس الوزراء، يجب أن يكون في إطار سياسي مستعدًا لقبول أو حتى طلب مشورة من رئيس الجمهورية وأنه يمكن لرئيس قوي للحكومة أن يصر على أن يكون له سياسته الخاصة، لكن هذا الإصرار قد يكون مكلفاً للغاية، إن الخلافات في وجهات النظر بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لها الدور الكبير في عملية إسقاط الحكومة القائمة. كما حدث

في عام 1922 والخلافات التي وقعت بين الرئيس ميراند ورئيس الحكومة برياند حول المسائل الاقتصادية والمباحثات الخارجية^(xxxix).

كانت للقوائم الانتخابية وتشكيل الكتل الحزبية المحسوبية على اليمين و اليسار دور كبير في عملية الانشقاق السياسي إذ شهدت فرنسا للمدة من 1920-1939 خمسة انتخابات تشريعية تراوحت بين فوز الأغلبية اليمينية والتي قادت الحكم للمدة من 1919-1924 باسم الكتلة الوطنية، لقيادة فرنسا متمثلة بسياسيين من الطراز الأول وعلى الرغم من التحالف السياسي لأحزاب اليمين إلا أن هذه المدة شهدت قيام أربعة حكومات يمينية وهذا يدل على الإرباك السياسي وعملت احزاب اليسار ك معارضة لسياسة اليمين، وبالتالي عدم وحدة الصف الفرنسي^(xi).

الاضطرابات والأزمات والخلافات الحزبية والعقائدية والدينية والتعددية فضلا عن النتائج الكارثية للحرب على الرغم من خروج فرنسا منتصرة إلا أنها كانت مثقلة بالديون وعانت تراجع في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتراجع في النمو السكاني، وكان على الحكومات الفرنسية أن تكافح من اجل ديمومة الحياة والتكيف مع الوضع الجديد، يتم رفض كل برامج الإصلاح والشغل الشاغل للأحزاب السياسية هي كيفية الوصول إلى السلطة بغض النظر عن المعارضة التي تستخدمها الأحزاب من اجل الإطاحة بالحكومة القائمة، والمهمة الرئيسة للحكومات القائمة كيفية تامين الأمن الذي يطالب به الفرنسيين، وبالتالي انعكست على عمل الحكومات نظرية الهاجس الأمني والغزو الألماني المحتمل، لذلك أهملت البرامج الإصلاحية الداخلية لاسيما الاقتصادية مما أدى إلى نشاط المعارضة في عملية إسقاط الحكومة القائمة وهذا ما حصل في المعارضة اليسارية من احتلال الكتلة الوطنية لاقليم للورر الالمانى عام 1923^(xii). إذ وظفت كل إمكانياتها من اجل معارضة سياسة الكتلة الوطنية وقد وصلت الحالة إلى أن بعض الشيوعيين اتجهوا إلى منطقة الرور وأعلنوا صراحة رفض الإجراءات السياسية الفرنسية مما دفع الحكومة لالقاء القبض على عشرات القادة من الحزب وتم سجنهم ومحاكمتهم بتهمة التآمر^(xiii).

كان لعدم وجود قاعدة شعبية للأحزاب، العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والتفضيل السياسي أشبه بالمعدوم لاسيما انشغال الناس بظروف البناء والمعيشة دور وإن الشغل الشاغل للناس هو كيفية تامين الأمن من الخطر الالمانى الوشيك. وما دامت الحالة الأمنية مستقرة فلم يكن هناك اعتراض على أي حكومة تكون على رأس السلطة، باستثناء انتخابات عام 1924 كان للرأي الشعبي دور في عدم انتخاب أحزاب اليمين وخسارتهم الانتخابات بسبب المعارضة الشعبية للضرائب التي فرضت من قبل الكتلة الوطنية مما ساهم ذلك في سقوط حكومة بوانكاريه. وكان للرأي العام وقفة جادة عام 1928 حينما منحوا أصواتهم لأحزاب اليمين ولأسباب تتعلق ببرنامج بوانكاريه الإصلاحى^(xiii).

وكانت التدخلات الخارجية حاضرة على المشهد السياسي، ففي انتخابات عام 1924^(xiv) شكل اليسار كتلت سمي اتحاد اليسار سعى التكتل إلى رص الصفوف من اجل الوصول إلى السلطة وتحالف

مع الشيوعيين وهدفه إسقاط أحزاب اليمين، وإنما أخذت التعليمات من الأمية الثالثة^(xlv) "Third International" من موسكو والتي حتمت ضرورة وصول اليسار إلى الحكم، وما أن تحققت الغايات ووصول اليسار إلى السلطة حتى أخذت أحزاب اليمين تعمل على إسقاط الحكومة اليسارية والتي سقطت قبل الفصل التشريعي وهذا حدث إرباك واسع في الداخل الفرنسي^(xlvii).

كانت الانتخابات تؤثر على شكل الحكومة وتحدث تحولات جذرية في ميزان القوى في مجلس النواب، يمكن لإدارة جديدة إجراء تغييرات في شكل الحكومة فانتخابات عام 1924 أفسحت المجال أمام القوى اليسارية للسيطرة على مجلس النواب، وهذه العملية أحدثت إرباك سياسي فريسي الحكومة اليسارية هيريوت الذي خلف بوانكاريه انتهج سياسة مغايرة سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، إلا أن الإرباك الذي نشأ أن هيريوت وجد نفسه مقيداً بعدم رغبة الموظفين الدائمين في وزارة الخارجية في التحرك إلا في المسار الذي انتهجه بوانكاريه سابقاً، وعندما أصبح الأخير رئيساً للوزراء بعد عامين حصل على تصويت بالثقة من نفس البرلمان الذي رفض الصلاحيات الكاملة لتكتل اليسار^(xlviii). وكان الوزراء الأكثر نجاحاً هم أولئك الذين كانوا أكثر احتراماً لرغبات البرلمان. ومن أراد العودة إلى منصبه كان في أغلب الأحيان يستقيل من الحكومة، لأن الصدام مع النواب من شأنه أن يدمر حياته المهنية. وبالتالي فإن الطموح شجع على عدم الاستقرار بشكل أكبر^(xlviii).

كان للنفوذ الاقتصادي والرأسمالي الفرنسي لاسيما سيطرة ال 200 أسرة على مقدرات بنك فرنسا دور كبير في عملية إسقاط الحكومة التي تتعارض مع سياسة البنك المصرفية، والى 200 أسرة هي تؤلف المجلس العام لبنك فرنسا، هذا المجلس أنشأه مرسوم نابليون بونابرت والذي يضم المائتين من حاملي أكبر الأسهم في بنك فرنسا ولهم الحق وحدهم من بين المساهمين الذي يبلغ عددهم 40 ألف مساهم، حق انتخاب حكام البنك الاثنا عشر ويتم اختيار ستة منهم للصناعة والتجارة، والستة الآخرين للمالية والصيرفة، ويعمل معهم ثلاثة ضباط خزينة موظفون مختصون بشعبة إصدار النقد، أن هؤلاء وحدهم يشغلون 150 مديرية في الصناعة والصيرفة، وهم بهذا النوع من التزاوج الكتلي يؤلفون ما تصح تسميته " مجلس أسرة" الطبقة المالية الثرية الحاكمة في فرنسا. وتسيطر المديريات المائة والخمسون التي يشغلونها على ما يقارب المائة شركة من الشركات الكبرى، منها 31 شركة بنوك و8 شركات تأمين، أما الشركات الصناعية فتشمل 12 مشروعا كيميائيا و8 شركات تعدين و7 شركات حديد وفولاذ ، وتتألف مديريات النقل الخاضعة لهم من 9 شركات سكة حديد و8 شركات ملاحية. فضلا عن ذلك يسيطر بنك فرنسا على مصرفين هما بنك " باريس والأراضي المنخفضة" وبنك " الاتحاد الباريسي" وتوجد أربع مصارف كبرى من بنوك الائتمان تجمع كل توفيرات صغار المستثمرين وهي " بنك ائتمان ليون" و" بنك الشركة العامة" و" بنك الائتمان الصناعي" و" بنك حساب الخصم" ولهذه المصارف مديرياتها المرتبطة مباشرة مع بنك فرنسا، أما الجانب الصناعي لهذه الطبقة الثرية فتؤلفه كتل عديدة أشهرها "

لجنة صناعة الحديد" وتسمى " جمعية ملوك الحديد" وتملك جريدة "الطان" اكبر الصحف الفرنسية وبإمكان هذه الجمعية أن ترشي أكثرية الصحف الفرنسية والكثيرين من الصحفيين^(xlix).

وبناءً على ما ذكرناه يتضح لنا أن ال 200 أسرة التي تسيطر على هذا المركز الرئيسي في بنك فرنسا وعلى كافة المصالح التجارية والصناعية والمصرفية والصحفية، وقد كان اثر سلطانها على الحكومة الفرنسية ومقدرتها على إسقاط كل حكومة تعارض أوامرها ومصالحها، ومن أمثلة ذلك انه حينما اتجه الرأي العام الفرنسي نحو اليسار في الانتخابات العامة لعام 1924 وشكّل اليسار الحكومة لم يدم حكمهم لمدة عشرة أشهر فسقوط اتحاد اليسار الفائز في تلك الانتخابات كان بترتيب من الرأسمالية الفرنسية⁽ⁱ⁾.

أن ما حدث في المدة الواقعة من 1924-1926 وكثرة تبدل الحكومات احدث أرباك وانقطاعا للخدمات الإدارية، فالحكومة القائمة كان شغلها الشاغل عملية الحفاظ على السلطة وبالتالي تركت الخدمات الإدارية والخدمية، واتجهت كيفية الحفاظ على قيمة الفرنك الفرنسي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، والذي انعكس ذلك على وزارة المالية والصراع الحزبي الذي نشأ إذ تدخل بنك فرنسا في استقالة عدد من وزراء المالية منهم كايلو في حكومة بنلفيه لعام 1925 مما تسبب في سقوط الحكومة القائمة وكان النزاع الوزاري كبير إذ شهد عام 1925 تغير في وزارة المالية لأكثر من خمسة وزراء⁽ⁱⁱ⁾.

كانت السياسة الدينية والاجتماعية حاضرة في الإرباك السياسي فتطبيق القوانين الصارمة للعلمانية في مناطق الألزاس واللورين التي انضمت إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى احدث معارضة لتلك السياسة مما دفع إلى تشكيل منظمات تعارض تلك السياسة وتعمل على إسقاط الحكومة القائمة، كانت فرنسا أكبر بلد كاثوليكي، ووفقاً لإحصائية تعود إلى عام 1901 شكّل الكاثوليك نسبة (98.4%) من سكان فرنسا، كانت العديد من قوانين حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة معادية لرجال الدين (الإكليروس)، وجدت المؤسسة الفرنسية نفسها منقسمة فالتقليديون داخلها شددوا على ضرورة تمسك الجمهورية بالمبادئ العلمانية، كما كان في الماضي بوجه الملوك الذي حكموا وفق نظرية الحق الإلهي، أبقّت القوانين الفرنسية عهد الكتلة الوطنية (1920 - 1924)، إقليمياً الألزاس واللورين اللذان كانا ضمن ألمانيا حينما تم فصل الكنيسة عن الدولة في عام 1905، بنظام الكونكوردات الذي يسمح لرجال الدين بتلقي الرواتب من الحكومة، وتمنح أيضاً إقليمياً الألزاس واللورين صفة رسمية للتنوع المذهبي، فكانت: اليهودية، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، واللوثرية والكالفينية⁽ⁱⁱⁱ⁾.

بقاء الوزراء في مناصبهم وكأنها ارث يربك العملية السياسية إذ أن الوجوه تكون نفسها على الأغلب وبالتالي تكون عملية الاتفاقات والتنازلات حاضرة ويحدث عادة أنه عندما يتم تشكيل حكومة جديدة يبقى 50 في المائة من وزراء الحكومة السابقة في وظائفهم ، ويغير 25 في المائة وظائفهم لكنهم يظلون في مناصبهم ، ويحول 25 في المائة فقط أماكنهم إلى القادمين الجدد. وبالتالي هذا يعني انه لا يتم تحديث السياسات والبرامج الحكومية وبالتالي يكون سقوط الحكومات ظاهرة طبيعية⁽ⁱⁱⁱ⁾.

أزمة الحكومات الفرنسية هي لعبة نزاع وزاري يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وعلى الرغم من امتلاكها مائة وثمانية حكومة في سبعين عامًا، إلا أن رؤساء الحكومات كانوا يتداولون السلطة سياسيين محددين يتناوبون على رئاسة الحكومة، ويجوز لرئيس الحكومة أن يرأس حكومات متعاقبة، وفي بعض الأحيان وعند معارضة البرلمان لوزير ما فإن رئيس الحكومة يكون مضطر إلى تغيير وزير من أجل البقاء في رئاسة الحكومة، فضلًا إلى المعارضة الحزبية، ومن أجل الحفاظ على ثقة مجلس النواب كانت عملية إقالة وزير وتبديله بأخر من سمات السياسة الفرنسية (iv).

كان الإرباك الحكومي واضح من خلال تعيين الوزير عن طريق الترشيح من قبل الحزب الذي يفرض الشخص لتمثيله في الحكومة، فضلًا إلى عدم وجود الخبرة الكافية للوزير في الوزارة التي يشغلها، أن معدل التغيير يتم بشكل نسبي في المناصب إذ أن الحقائق الوزارية تتغير كثيرًا، فالوزير الذي كان يشغل وزارة التجارة ربما يتحول إلى وزارة المستعمرات، وعند تشكيل حكومة جديدة يمكن لنفس الوزير أن يشغل وزارة التعليم العام. من الواضح أن مثل هذا التحول في المناصب الوزارية يؤدي إلى عدم الاهتمام بالخطط لسير عمل الوزارة وتكون المحسوبة وعدم توفر الكفاءة في الوزارات (v).

كان في كل وزارة وكلاء وموظفين متخصصين دائمين يرأسهم الرؤساء السياسيون اما الوزراء الذين تقلدوا المناصب حسب الاستحقاق الانتخابي ويشرفون على مكاتب المتخصصين هذا يعني أن قيمة الرؤساء السياسيين للإدارات الفرنسية تعمل على تنسيق وتمشية أمور الوزارة ولا يتم تبديل عمل الوكلاء بسبب تغيير الوزير قد يكون الوزير الجديد عابرًا لدرجة أنه لن يظل في منصبه لفترة كافية لتعلم الموضوعات داخل وزارته (vi).

كانت الخبرة الوزارية المتوسطة لأعضاء الحكومة مهمة جدا لم يكن هذا المتوسط أقل من خمسة عشر شهرًا ونصف. تضم وزارة الاتحاد الوطني لحكومة بوانكاريه في تموز 1926 وزراء يتمتعون بخبرة متوسطها أربع سنوات في الحكومات السابقة. وتضمنت خمسة رؤساء وزراء سابقين، وكان لحكومة الوحدة الوطنية لبونكاريه 1926 أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ وخمسة عشر نائبًا وكذلك حكومة تارديو تشرين الثاني 1929 كان فيها عشرة وزراء في حكومة سابقة، وكان أغلب الوزراء هم من البرلمانيين الجدد الذين لا يمتلكون المؤهلات الإدارية وهو ما يطلق عليه أعمدة الحكومة. يمكن لكل رئيس وزراء تحديد النسبة التي يرغب فيها، ولكن بما أن مهمته الرئيسية هي الحفاظ على ثقة البرلمان، فهو يميل إلى إلقاء معظم مناصبه على تلك الهيئة إنه مضطر إلى تقسيم المناصب الوزارية من أجل الحصول على التصويت بالثقة للقوانين التي تتخذها الحكومة، هذا يعني إن رئيس الحكومة يختار وزراء من احزاب ممثلة في الهيئة التشريعية ليكون سندًا له في الجمعية الوطنية أثناء التصويت بالثقة للحكومة. وإذا حدث وان عارض احد الوزراء أو الحزب المنتمي للحكومة أي قرار يؤدي إلى حجب الثقة من الحكومة القائمة عن طريق ذلك الحزب (vii)

كان البعض من الوزراء الذين يصلون إلى الحكومة وكما يقول لويس بارتو، "يمكن أن يكون الشخص قابلاً للخدمة لأنه عضو بحزب أو كتلة أو مرشح من قبلهما، ولم يسبق له إلقاء خطاب أو كتابة تقرير، فيحدث إرباك في القرارات الحكومية المتخذة وبالتالي تكون الحكومة معرضة إلى السقوط، و عملية تشكيل حكومة معرضة للفشل بسبب الخلافات حول وكيل وزارة ثانوي (viii).

كان للمؤتمرات الحزبية الانقلابية دورا في عمل الحكومة واسقاطها، فالحزب يسعى إلى عقد مؤتمر وغايته اتخاذ القرارات لغرض إفشال أعمال الحكومة القائمة وتبعا للمصالح الشخصية فما حدث في حكومة بنلفيه عام 1925 ففي المؤتمر للحزب الراديكالي الذي اجتمع في نيس والذي اجمع فيه على معارضة خطط وزير المالية كايلو الغير منتمي للحزب، مما اضطر رئيس الحكومة الراديكالي إلى الاستقالة قبل اجتماع الجمعية الوطنية لأنه خضع للضغط من قبل حزبه من اجل التخلص من وزير المالية، مما أدى إلى إسقاط الحكومة.

وما حدث في وزارة بوانكاريه الوطنية في انقلاب الغضب 1928 "Coup d'Angers" (ix). أعضاء الحكومة كانوا جميعا حريصين على بقاء بوانكاريه في منصبه. وبناء على طلب من الحزب الراديكالي صدر قرار حزبي باستقالة أربعة وزراء من الحكومة وبالتالي اضطر رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته لرئيس الجمهورية (x).

كان لمحاولات السلطة التنفيذية في الإصلاحات الدستورية لحل الهيئة التشريعية وطلب إجراء انتخابات جديدة يدفع بالجمعية الوطنية إلى حجب الثقة من الحكومة، ومن المؤكد أنه لو تعرض مجلس النواب للتهديد بالحل، فيكون هذا التشريع نقطة ضغط على السلطة التشريعية في عدم تمكنها من معارضة الحكومة القائمة وكان ذلك سببا في الخلافات التي كانت تحدث بين السلطة التشريعية والتنفيذية (xi). فسقوط حكومة تارديو الأولى عام 1929، إذ أثرت شبهات حوله لمحاولته تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، للتغلب على انشقاق الجناح اليميني، ذلك اثار انتقادات عنيفة من جانب الطبقة السياسية التقليدية مما حدى بالجمعية الوطنية بحجب الثقة من الحكومة القائمة (xii).

ومن ابرز القضايا التي عانت منها فرنسا هي الفضائح المالية والتي عملت على تغيير في رئاسة الحكومات ودورها على اداء الحكومات الفرنسية فضيحة وستريك (xiii) "Oustric Affair" فضيحة سياسية ومالية تعرضت لها حكومة أندريه تارديو الثانية عام 1930، ومع أن رئيس الحكومة لم يكن متورطا بهذه القضية؛ لكنه خسر الأغلبية في مجلس الشيوخ، واضطر الى تقديم استقالته (xiv).

وكانت الخلافات السياسية حاضرة ما بين احزاب اليمين واليسار والتي كان ضحيتها حكومة بيير لافال (xv) Pierre Laval عام 1932 ، طلب رئيس مجلس الشيوخ ألبيرت فرانسوا ليبرون (xvi) "Albert François Lebrun" ، التصويت على استجواب الحكومة القائمة أو إقالتها وخسر لافال أغلبية المصوتين، إذ صوت 134 لصالحه بينما صوت 157 لإقالة الحكومة (xvii)، على

الرغم من الانجازات التي قامت بها الحكومة في مجال الديون الخارجية ومواجهة اثار الازمة الاقتصادية العالمية^(lxviii).

وما حدث منذ أيار 1932 إذ أنّ الأحزاب اليسارية لم تتوافق على سياسة مشتركة وخاصة في المجال المالي، كما أن السياسيين الذين يشكلون الحكومات سرعان ما يقدموا استقالاتهم بسبب الإرباك السياسي الحاصل، إذ لم تمض عشرة أشهر على تشكيل ادوارد دالاديه حكومته الأولى، قدم استقالته في 24 تشرين الاول 1933 وشكل البرت سارو الحكومة (26 تشرين الأول -24 تشرين الثاني 1933) الذي لم تدم حكومته إلا أسبوعان بسبب الخلافات السياسية، وقد انعكس هذا الإرباك السياسي على الشعب الفرنسي الذي أصبح ساخطاً بشكل كبير على حكوماته، وظهرت على الحكومة ميلها نحو اليسار ونتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية، وتزامنت في عهد حكومة كاميل شاوتيمبس "Camille Chautemps"^(lxix) (1885_1963) فضيحة مالية مدوية بداية عام 1934 إذ تفجر هذا السخط نتيجة لفضيحة ستافيسكي المالية "Stavisky affair"^(lxx) وقد اتهم فيها الكثير من السياسيين، نتج على إثرها اضطرابات كبيرة في فرنسا .

وكان الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حاضرة اذ قدم رئيس الحكومة دوميرغ مشروع إصلاح دستوري في تشرين الاول 1934 أمام مجلس النواب، نص على إمكانية أن يتمكن رئيس الدولة من حل مجلس النواب دون إشعار من مجلس الشيوخ، وإمكانية اقرار الميزانية او تمديد العمل بها بدون موافقة البرلمان، والمطالبة بحق التصويت للنساء، والتصويت على القرارات التشريعية، وطالب رئيس الحكومة بالحد من الإضراب لموظفي الخدمة المدنية اذ عملت احزاب اليسار ولتصميمهم بالدفاع عن المؤسسات الجمهورية والنظام البرلماني، على عقد مؤتمرا في نانت يوم 25 تشرين الأول، صرح إدوارد هيربوت رئيس الحزب الراديكالي قائلا: " لا يجب أن نكون سببا في تمزق "الهدنة" - يقصد الحكومة الوطنية" الا انه وفي مؤتمر أراس (2-4 تشرين الثاني 1934) تم اتخاذ قرار برفض اصلاح القوانين المناهضة للجمهورية والتي تمس القوانين الدستورية، وفي 8 تشرين الثاني صوت البرلمان الفرنسي بحجب الثقة عن الحكومة، وتم رفض مقترح مشروع الاصلاح الدستوري، واجبر دوميرغ إلى الاستقالة في 8 تشرين الثاني 1934^(lxxi).

كان لانتخابات 1936 دور في وصول احزاب الجبهة الشعبية اليسارية الى الحكم، ولأول مرة في تاريخ فرنسا يشكل الحزب الاشتراكي الحكومة برئاسة ليون بلوم^(lxxii) "Léon Blum" (حزيران 1936 - حزيران 1937)، شهدت فرنسا عملية اصلاح اداري ومالي -حسب ما فسرتة احزاب اليسار- لإرضاء شريحة واسعة من المجتمع الفرنسي لا سيما العمال^(lxxiii). كانت احزاب اليسار بكل مكوناتها تسعى الى التمسك بالسلطة وكانت غافلة على ان البرامج الاصلاحية قد اثرت سلبا على فرنسا سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا واقتصاديا، وقد أدت النتائج الاصلاحية إلى ارتفاع الأسعار، وتقادم العجز الخارجي، وكانت الأسعار الفرنسية أقل قدرة على المنافسة، لذا أجبرت الحكومة على التخلي عن سياسة الدفاع عن

الفرنك^(lxxiv)، فضلا الى العداء الذي اخذت تكنها الاحزاب والمنظمات اليمينية ضد السيارات، وعدت الاتجاهات المحافظة السياسة التي تتبعها الجبهة الشعبية كارثة اقتصادية بالنسبة لفرنسا. وبدأت البنوك بالتحرك لإفشال البرنامج الحكومي وهي احدى وسائل الضغط التي استخدمها الطبقة المالية الفرنسية؛ ونتيجة الخلافات بين احزاب اليمين والجبهة الشعبية اضطر بلوم على الاستقالة^(lxxv).

وكلف رئيس الجمهورية ألبيرت فرانسوا ليبرون^(lxxvi) "Albert François Lebrun"، كاميل شوتيمبس بتشكيل الحكومة (29 حزيران 1937 - 14 كانون الثاني 1938)^(lxxvii) الذي قرر تشكيل حكومة راديكالية-اشتراكية، مشابهة للحكومة السابقة^(lxxviii)، وصرح الراديكاليين في مؤتمر عقده في مدينة لييل اعلنوا فيه ((ان الحزب الراديكالي لا ينوي الان قبول فكرة التحالف مع أحزاب اليمين))^(lxxix)، لذلك شن مالىو فرنسا حملة ضد قيمة الفرنك سبب الارتفاع الحاد في الأسعار وزيادة البطالة، اندلعت العديد من الإضرابات، وطلب رئيس الحكومة من المضربين العودة إلى العمل، لكنهم رفضوا، مما اضطره بطلب المساعدة من بنك فرنسا، لمواجهة الازمة المالية، ونتيجة لذلك طلب الحزب الاشتراكي من الوزراء الاشتراكيين في 13 كانون الثاني الاستقالة، رافضين دعم رئيس الحكومة في البرلمان، اعلن شوتيمبس عن نيته في مطالبة البرلمان بالسلطات الكاملة، وتنفيذ سياسة التقشف، وتعطيل الاصلاحات الاجتماعية وتخفيض الرواتب التقاعدية والبدلات الاسرية يحذر النواب الاشتراكيون من أنهم لن يصوتوا بالثقة^(lxxx)، مما ادى الى استقالة الحكومة في يوم 14 كانون الثاني 1938^(lxxxi). اتهم الشيوعيون رئيس الحكومة بالمتصل والهروب من المسؤولية^(lxxxii) تنبأت أحزاب اليمين نهاية التحالف الاشتراكي الراديكالي في الجبهة الشعبية^(lxxxiii).

وكان لمجلس الشيوخ دورا في ارباك تشكيل الحكومات اذ كلف الرئيس ليبرون، ليون بلوم بتشكيل حكومة ذات وحدة وطنية، الا ان الاحزاب اليمينية رفضت ان تكون تحت قيادة الاشتراكي بلوم^(lxxxiv)، وتم التصويت بالثقة في البرلمان لحكومة بلوم في 1 نيسان 1938^(lxxxv)، الا ان مجلس الشيوخ في 8 نيسان 1938 رفض منح الحكومة الصلاحيات بأغلبية 214 صوتاً مقابل 47 صوتاً وقرر بلوم ، الاستقالة في 10 نيسان 1938^(lxxxvi).

كلف ادوارد دالادييه بتشكيل الحكومة (12 نيسان 1938 - 11 ايار 1938)^(lxxxvii) اذ استعان دالادييه بعناصر من الوسط ، وميوله لليمين، وتقريبه المعتدلين وابعاده أحزاب اليسار وكانت هذه الحكومة بداية الانشقاق الكبير في الجبهة الشعبية الفرنسية^(lxxxviii).

وشكل ذلك الضربة الحاسمة لنهاية حكم اليسار في الجمهورية الفرنسية الثالثة، واتساع حدة الخلافات ما بين الأحزاب. وكانت هذه اخر حكومة تدخل بها فرنسا احداث الحرب العالمية الثانية.

الخاتمة

- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم التوافق السياسي والايديولوجي، بين أعضاء الحكومات التي تشكلت، إذ بلغ عدد الحكومات التي تشكلت في عهد الجمهورية الثالثة مائة وثمانية حكومة للمدة من 1870-1939.
- المدة التاريخية للجمهورية الثالثة من 1870-1939 واسعة لهذا ارتأينا ان نبحث بالمدة 1914-1939 وفتحنا مجال الى دراسة عدم الاستقرار الوزاري من 1870-1914 كموضوع يمكن الخوض فيه مستقبلا .
- القوانين الدستورية لعام 1875 كانت مختصرة لان اغلب الساسة كانوا يأملون بعودة النظام الملكي على حساب النظام الجمهوري .
- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أثرت سلبا على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- دور الأحزاب في العملية السياسية الفرنسية.
- كانت السياسة الدينية والاجتماعية حاضرة في الإرباك السياسي
- كانت الفسائح المالية والأخلاقية الدور في الارباك الوزاري الذي شهدته فرنسا .
- سيطرة بنك فرنسا على المقاليد المالية كان له الدور بتسيير الامور السياسية والتدخل بالعمل الحكومي.
- نظام الانتخابات المعتمد له دورا في الارباك السياسي لما يتبعه من تسويات واتفاقات سياسية للوصول الى هرم السلطة.
- كان معدل تغير الوزراء أو تنصيبهم في وزاراتهم تتم عن طريق الحصص الانتخابية وبالتالي تتحكم بالعملية الأحزاب المتنفذة، وان الإرباك الحكومي واضح من خلال تعيين الوزير عن طريق الترشيح من قبل الحزب الذي يفرض الشخص لتمثيله في الحكومة.
- تعالت الاصوات لتشكيل كتل وحدوي لأحزاب اليسار من اجل جبهة موحدة واستلمت الحكم في فرنسا عام 1936. والتي عملت بالضد من أحزاب اليمين مما تسبب بارباك سياسي اجتماعي اقتصادي وعسكري.
- سعت قوى اليسار إلى رص الصفوف من اجل الوصول إلى السلطة وتحالفت مع الشيوعيين وهدفها إسقاط أحزاب اليمين، ولم تستبعد أن تعاونت مع قوى خارجية وهي الأممية الثالثة .
- من عام 1936 وتسلم اليسار السلطة زادت الخلافات في الداخل الفرنسي مما دفع احزاب اليسار الى تبني اصلاحات من وجهة نظرها، الا انها كانت سلبية على البنية التحتية الفرنسية.
- الخلافات بين السلطة التشريعية والتنفيذية سببت ارباكا سياسيا كبيرا للداخل الفرنسي.

(i) في فرنسا كانت تسمى وزارة ورئيس وزراء اما بقية الدول فكانت تسمى حكومة ورئيس الحكومة. وفي البحث ستذكر عبارة وزارة او حكومة للدلالة على قيام حكومة وكابينة وزارية في فرنسا.

ⁱⁱ William Fortescue, 'The Third Republic In France (1870 – 1940)', Conflicts And Continuities, Routledge, 2002, P. 8.

ⁱⁱⁱ جورج كليمنصو : (1841 – 1929)، محامي وصحفي وبرلماني وسياسي محترف، قضى معظم حياته بالمعارضة والنقد اللاذع، وكان رجلاً مميّزا بثقافته العامة الواسعة وفهمه العميق للطبيعة البشرية، وكان عضواً في مجلس الشيوخ منذ عام 1902، ووزيراً للشؤون الداخلية بين عامي (1906 – 1909)، ورئيساً للوزراء في تشرين الأول 1909، وهي المواقع التي أكسبته لقب "الشرطي الأكبر في فرنسا"، بعد قمعه المضربين في عام 1907 و1908، وقد اتصف بالمهارة الدبلوماسية، واشتهر بلقب (النمر) لشراسته في الهجوم على خصومه السياسيين، وقد عاصر حرب السبعين بين ألمانيا وفرنسا ثم شغل منصب رئيس الوزراء مرة أخرى عام سنة 1917 م وعاصر سنوات الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918، وجعله كل ذلك ناقماً على الألمان شأنه في ذلك شأن معظم الفرنسيين، وعندما عقد مؤتمر السلام كان كليمنصو يناهز الثمانين من العمر، توفي عام 1929. للتفاصيل ينظر: Every Man's Encyclopedia, London, 1958, Vol. 3, P.52.

^{iv} رايوند بوانكاريه: (1860 – 1934 / 1913 – 1920)، سياسي ورجل دولة فرنسي، ولد في بار – لو – دوک في اللورين، وغادرها حينما احتلها الألمان عام 1871، كان لهذه التجربة تأثيراً كبيراً عليه، تميز بالقومية الفرنسية المتحمسة، اكتسب مكانة كمحامي جمهوري، انتخب كنائب عام 1887 وكسيناتور عام 1903، كانت له علاقات حزبية اكتسب من خلالها سمعة طيبة، أصبح رئيساً للوزراء بين عامي (1912 – 1913)، ودعا إلى تحسين العلاقات مع بريطانيا وروسيا، وأكد على ضرورة امتلاك فرنسا جيش قوي، وانتخب عام 1913 كرئيس لفرنسا لمدة سبع سنوات. للتفاصيل ينظر:

Spencer C. Tucker & Priscilla Mary Roberts, 'World War I, A Student Encyclopedia', Oxford, England, 2005, Vol. I, P. 1446 ; Every Man's, 1958, Op. Cit., Vol. 10, P.100 ; E. M. Horsley, 'Hutchinsons New 20th Century Encyclopedia', London, 1964, P.212.

^v إدوارد هيريوت: (1872 – 1957)، سياسي فرنسي تولى رئاسة الحزب الاشتراكي الراديكالي عام 1916، شغل منصب وزير الأشغال العامة خلال الحرب ورئيس الحزب الراديكالي من عام 1919 وحتى وفاته، شغل منصب رئيس مجلس النواب بعد انتصار اتحاد اليسار في عام 1924، استقال في عام 1925، ثم عاد إلى رئاسة الحكومة لبضعة أيام في تموز 1926، وأصبح وزير التربية والتعليم في حكومة بوانكاريه عام 1926، كان مرة أخرى رئيساً لمجلس النواب من حزيران إلى كانون الأول عام 1932، ووزيراً في حكومات دوميرغ وفلاندين ولافال بين عامي (1934 – 1936)، ورئيس مجلس النواب في الجبهة الشعبية عام 1936، وعاد لحكومة فيشي، وضع تحت الإقامة الجبرية عام 1942، وسُجن في ألمانيا بين عامي (1944 – 1945)، وبعد الحرب انتخب رئيساً للحزب الاشتراكي الديمقراطي ولمجلس النواب حتى عام 195، توفي عام 1957. للتفاصيل ينظر:

E. M. Horsley, Op. Cit., P.373.

^{vi} فريدريك فرانسوا مارسال: (1874 – 1958 / 8 حزيران 1924 – 15 حزيران 1924)، سياسي فرنسي، ولد في اللورين، درس في الأكاديمية العسكرية بكلية سان سير (1894 – 1896)، متخرجاً برتبة ملازم ثانٍ، استقال من الجيش وتفرغ للقطاع المصرفي وصار مديراً عاماً للبنك الصناعي والتجاري والاستعماري الخاص في ليون عام 1906، شغل منصب رئيس مجموعة الدراسات المالية والاقتصادية في حكومة جورج كليمنصو، صار مدير بنك الاتحاد باريس عام 1919، عين خبيراً مالياً في الوفد الفرنسي في مؤتمر باريس للسلام عام 1919، وانظم بعدها للاتحاد الجمهوري، شغل منصب وزير المالية في حكومات الكتلة الوطنية (1920 – 1924)، توفي في 20 أيار 1958. للتفاصيل ينظر:

Dictionnaire Des Parlementaires Français 1889 – 1940، Tom. 5، PP.1734 – 1735.

vii () A. Soulier, Ministerial Instability under the Three-Year Republic 1871–1938 , paris, 1939,p 221.

(viii) أريستيد بريان : سياسي وديبلوماسي فرنسي 1862-1932 ولد في باريس. تولى رئاسة الوزارة في الجمهورية الفرنسية الثالثة ست مرات،تولى العديد من المناصب الوزارية مثل العدل، والداخلية، والحرب، إضافة إلى وزارة الخارجية التي كان يتولاها غالباً في الحكومات التي يرأسها.تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1926 مناصفة مع جوستاف ستريسمان وزير خارجية ألمانيا لعملهما على إعادة العلاقات الألمانية الفرنسية إلى مجراها الطبيعي وعمله لترويج ميثاق بريان كيلوج.

[/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

(ix) سياسي فرنسي راديكالي ، ولد عام 1872 كان حاكماً للهند الصينية الفرنسية للفترة من (1912-1919) ثم شغل منصب رئيس الوزراء مرتين في الجمهورية الثالثة ، الاولى (26 تشرين الاول – 26 تشرين الثاني 1933) ، والثانية (24 كانون الثاني – 4 حزيران 1936) ، توفي 1962 . للتفاصيل ينظر :

Gilberte Lang. Albert Sarraut Minisre des Colonies، S.d.، France،p. 2983.

(x) لويس بارثو: (1862 – 1934) سياسي فرنسي، صار نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1889، ورئيساً للوزراء من 22 آذار 1913 – 2 كانون الأول 1913، وبدعم من رئيس الجمهورية بوانكاريه تمكن استئناف مشروع سلفه برياند، لزيادة مدة الخدمة العسكرية لثلاث سنوات والذي أقره مجلس النواب في تموز عام 1913، ودوره في السياسة الاجتماعية، في تموز 1913 اقترح قانون بدلات للأسر التي لديها أطفال، صار نائباً في مجلس الشيوخ عام 1922، وفي عام 1930 وزيراً للحرب في حكومة ثيودور ستيج، وقد بقي في هذا المنصب حتى عام 1931، وعين في عام 1934 وزيراً للخارجية في حكومة غاستون دوميرغ، ولم يستمر طويلاً في هذا المنصب إذ تم اغتياله مع الملك الكسندر ملك يوغوسلافيا خلال زيارة الأخير لفرنسا في عام 1934. للتفاصيل ينظر :

Encyclopedia Britannica, Vol.3, (Uk) Ltd, London, 1971, P.206.

(جورج ليغ : (1857-1933 / 24 ايلول 1920-12 كانون الثاني 1921) سياسي ومحامي فرنسي بدأ مسيرته السياسية (xi) كنائب عمدة فيلنوف سور لوت وعمره 26 عامًا كان يتردد على الأوساط الأدبية حيث قدم أول مقالاته التشريعية عام 1900، وشغل المناصب الحكومية كوزير للتعليم العام والفنون الجميلة 1894 ووزيراً للداخلية 1895 ووزير التعليم والفنون الجميلة 1898-1902، ومن أهم أعماله إصلاح التعليم الثانوي عام 1902، تقلد منصب وزير المستعمرات 1906، وهو أحد الأعضاء الفخريين في الجمعية الوطنية للفنون الجميلة في عام 1913، وعلى الرغم من أنه كان يبلغ من العمر 58 عامًا ، أصبح جورج ليج قبطاناً عام 1914 ، لكنه سرعان ما تم استدعاؤه إلى باريس كرئيس للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، في عام 1917 كلفه كليمنصو بوزارة البحرية، توفي عام 1933. للتفاصيل ينظر :

Jean Delvert, Georges Leygues, Grand serviteur de la République , Editions d'Albret, 2014, 287.

(xii) الكسندر ميليراند: (1859 – 1943)، محامي وسياسي فرنسي، تسلم مناصب متعددة، أصبح زعيم اليسار الجمهوري في عام 1885، وفي عام 1909 شغل منصب وزير الإشتغال العامة، وتقلد رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية سوية، وأصبح رئيساً للجمهورية بين عامي (1920 – 1924)، اجبره المرض على الاستقالة من رئاسة الجمهورية في عام 1924. للتفاصيل ينظر :

The New Encyclopedia Britannica، Vol. I، PP. 344 – 345.

xiii () A. Soulier, Op, Cit., p233.

xiv () Jacques Ole Labruno, Ministerial Stability in the Three-Year Republic 1879–1940 ,1962,p81.

(xv) قانون التمثيل النسبي في الدوائر الانتخابية، يتم توزيع مقاعد النواب بالتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم السياسية المختلفة، ولكن إذا حصلت القائمة على أكثر من (50%) من الأصوات، فإنها تفوز بجميع مقاعد الدائرة، وبالتالي فإن اليمين الموحد هو المستفيد أمام اليسار المنقسم، (لأن الاشتراكيين لا يريدون أن يدخلوا في قوائم مع المتطرفين الذين يمثلون بشكل

خاص الفلاحين أو المسؤولين الصغار، بعد التخلي عن تصويت الأغلبية لصالح التصويت النسبي، إذا افترضنا أن الناخبين (50) ألف صوت (17) ألف لليمين و(16) ألف للاشتراكين و(14) ألف للجمهوريين و(3) ألف للشوعيين ولعدم وجود دورة تصويت ثانية، فيفوز اليمين على الرغم انه لا يمثل سوى أقلية الناخبين التي لا تزيد عن ثلث الأصوات. للاطلاع على القانون الانتخابي الذي اقترحه النائب جورج ماندل وأقره مجلس النواب في 1919 ينظر:

Peter Campbell, French Electoral Systems And Elections Since 1789, 2nd Edition, Faber And Faber, London, 1965, P.90.

(xvi) في 21 تموز 1927 صدر قانون جديد لتنظيم انتخابات مجلس النواب وفق قانون الجمهورية الفرنسية الثالثة المعمول به منذ 1889-1919، وألغى القانون الجديد، قانون 12 تموز 1919 ونظم التشريع الجديد النظام الانتخابي للأغلبية وللأغلبية بين نظام التعددية والاقتراع النسبي متعدد الأعضاء، من خلال نظام تصويت جديد، يسمى نظام الأغلبية في الجولة الأولى. للتفاصيل ينظر:

Journal Officiel Du 22 Juillet 1927 P. 75

(xvii) التصويت الثاني يكون المرشح الذي ينال اقل الأصوات في التصويت الأول ينسحب ويترك مؤيديه يصوتون للمرشح الذي نال الأصوات الأعلى، ويمكن أن يحدث ذلك اتفاقات بين الأحزاب وتساويات ومساومات. للتفاصيل، ينظر: وليد فتحي محمد، التطورات السياسية الفرنسية 1919-1929، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، كلية التربية، 2019، ص 242-243. (xviii) Jacques Ole Labrune, Op, Cit., p92.

(xix) William Fortescue, op, Cit., p.8.

(xx) Ipid, p101.

(xxi) وهكذا في البرلمان من 1889 إلى 1893 كان هناك 546 جلسة. وقدم 873 مشروع قانون من قبل النواب في هذه. من الواضح أن هناك فرصة ضئيلة جدًا لأخذها في الاعتبار. وفي البرلمان التالي، 1893-1898، الذي عقد 633 جلسة، ارتفع عدد مشاريع القوانين إلى 1112: بالإضافة إلى ذلك قدمت الحكومة 2216 مشروع قانون خاص بها، ثلاثة أرباعها ذات اهتمام محلي بحت.

(xxii) Albin Michel, Trésor Et La Politique Monétaire De La France «Dette, Circulation Et Crise Du Franc De (1924 – 1928)», Blancheton B. Et Senegas M, Paris, 2000, p. 122.

(xxiii) غاستون دوميرغ: (1863 – 1937 / كانون الأول 1913 – 2 حزيران 1914)، سياسي فرنسي، أصبح عضواً في مجلس النواب الفرنسي في 1893، ثم أصبح وزيراً للمستعمرات للمدة (1902 – 1905)، في عام 1910 انتخب عضواً في مجلس الشيوخ، ثم أصبح رئيساً للوزراء في كانون الأول 1913، إلا أن حكومته لم تستمر إلا سبعة أشهر إذ استقال في حزيران 1914، ثم أصبح وزيراً للمستعمرات في حكومة رينيه فيفياني، وأصبح رئيساً لمجلس الشيوخ آذار 1917 13 حزيران 1923، وفي عام 1924 تم انتخابه رئيساً للجمهورية، الرئيس الثاني عشر للجمهورية الفرنسية الثالثة، وقد بقى في المنصب حتى عام 1931، عاد غاستون إلى السلطة في شباط 1934، عندما شكل حكومة الاتحاد الوطني إلا انه فشل في الحصول توافق سياسي بشأن الإصلاح الدستوري مما أدى به إلى الاستقالة من منصبه في 8 تشرين الثاني 1934، توفي في 18 حزيران 1937. للتفاصيل ينظر:

G. Johnson, Our Man in Berlin: The Diary of Sir Eric Phipps 1933 – 1937, Palgrave Macmillan, London, 2008, P. XIV.

(xxiv) C. H. C., Wright, History of The Third French Republic, Publication Jefferson, U. S . A, 2015, P.68.

(xxv) Serge Berstein Et Pierre Milza, Histoire De La France Au Xx E Siècle Au, (1900 – 1930), Paris, Tome. I, 1999, P.270.

^{xxvi}() Jean – Jacques Becker et Serge Berstein، Op. Cit.، P.392.

^{xxvii} () Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.399.

^{xxviii}() Tim K. Fuchs، André Tardieu's Failure As Premier Ministre France، 1929 – 1930 A Thesis Louisiana State University، 2002، P.64.

^{xxix}() Ipid، p.17.

^{xxx}() للتفاصيل ينظر: وليد فتحي محمد، التطورات السياسية في فرنسا 1919-1929 اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت ، كلية التربية، 2019، ص 16 وما بعدها.

^{xxxi}() Albin Michel، Op، Cit.،p.130.

^{xxxii}() رينيه فيفياني: (1863 – 1925)، محامي وصحفي سياسي اشتراكي، ولد في الجزائر، انتخب عضواً في مجلس النواب كمستقل عام 1893م، شغل منصب وزير العمل في حكومة كليمنصو الأولى عام 1906م وبقي في منصبه في عهد ارستيد برياند، استقال من منصبه في عام 1914م، عرض راييموند بونكاريه رئيس الجمهورية على فيفياني رئاسة الحكومة. للتفاصيل ينظر:

Anne Cipriano Venzo، The United States In The First World War، An Encyclopedia، Routledge، New York، 2012، P. 770.

^{xxxiii}() ضمت الحكومة كل من رينيه فيفياني رئيس الحكومة ووزير الخارجية، أدولف ميسيمي وزير الحرب، لويس مالفى وزير الداخلية، جوزيف نولينس وزير المالية، موريس كويبا وزير العمل والضمان الاجتماعي، جان بينفينو مارتين وزير العدل، أرماند غوتيه دي لود وزير البحرية، فيكتور أوجانيور وزير التعليم العام والفنون الجميلة، فرناند ديفيد وزير الزراعة، موريس رنود وزير المستعمرات، رينيه رينو وزير الأشغال العامة، غاستون طومسون وزير التجارة والصناعة والبريد والتلغراف. للتفاصيل ينظر:

Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Nouvelle Histoire De La France Contemporaine Victoire Et Frustrations (1914 – 1929)، Éditions Du Seuil، Paris، 1990، P. 390.

^{xxxiv}() بول بانليفيه: (1863 – 1933)، عالم رياضيات وخبير فضاء وسياسي مميز، عمل أستاذاً في جامعة السوربون "Sorbonne University" وجامعة ليل "Université Lille"، انتخب نائباً عن مدينة باريس عام 1910، وفي تشرين الأول 1915، تم تعيينه وزيراً للتربية والتعليم في حكومة ارستيد بريان "Aristide Briand"، أصبح رئيساً للوزراء (12 أيلول 1917 – 13 تشرين الثاني 1917)، وقد اضطر الى الاستقالة في 13 تشرين الثاني 1917 بعد شهرين من تشكيل حكومته، وقد شكل كليمنصو الحكومة، واختار عدم ادراج بانليفيه في الحكومة الجديدة، ليقب بعيداً عن السياسة حتى عام 1925، عندما شكل حكومته الثانية والتي استمرت من 17 نيسان 1925 – 28 تشرين 1925، أثناء الأزمة المالية الفرنسية، كما أصبح وزير للحرب بين عامي (1925 – 1929)، خلال هذه المدة أشرف على تشييد "خط ماجينو" على طول الحدود الفرنسية الشرقية، والذي يوفر خطأ دفاعياً ضد ألمانيا في أي حرب قادمة، كما أصبح وزيراً للطيران عام 1932، وقد قدم مقترحاً لمعاهدة دولية لحظر تصنيع الطائرات القاذفة وإنشاء قوة جوية دولية لفرض السلام العالمي، توفي في تشرين الثاني 1933، ودفن في مقبرة العظماء البانتيون في باريس. للتفاصيل ينظر:

Spencer C. Tucker، World War I، Encyclopedia، Vol. 2، (E – L)، P. 888.

^{xxxv}() أندريه تارديو: (1876 – 1945)، سياسي فرنسي، تخرج من مدرسة المعلمين العليا، أصبح محرراً للشؤون الخارجية في صحيفة "Le Temps"، أسس جريدة المحافظين "L'Echo National"، انتخب عام 1914 عضواً في مجلس النواب الفرنسي كمرشح لقسم السين يمثل التحالف الجمهوري الديمقراطي من يمين الوسط، احتفظ بهذا المقعد حتى عام 1924، شغل منصب

مستشار جورج كليمنصو في عام 1919 في مؤتمر باريس للسلام، أصبح وزيراً للمناطق المحررة، إذ تولى إدارة الألتراس ولورين، وعمل حتى هزيمة كليمنصو في عام 1920، عاد تارديو إلى الحكومة كوزير للمواصلات في حكومة ريموند بوانكاريه عام 1926، ثم وزيراً للداخلية في حكومة ارستيد برياند عام 1928، خلف تارديو برياند في رئاسة الحكومة عام 1929، اعتزل السياسة عام 1936، أصيب بجلطة دماغية في عام 1939، توفي بالشلل عام 1945. للتفاصيل ينظر :

Louis Aubert، André Tardieu، Librairie Plon، 1957 ; Michel Mourre، "Dictionnaire encyclopédique d'histoire"، "Tardieu، André"، 1996، P.5390.

^{xxxvi}() Nicolas Pinsard، Le «Miracle Poincaré» Et La Confiance Hiérarchique À L'aune De Théories Gramsciennes، Université Paris، 2016، P. 7.

^(xxxvii) Georges Suarez، Briand Sa Ie، Son Œuvre، Tom – 5، PP. 352 – 430 ; Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.212.

^(xxxviii) J. O. C.، Débats، 17 July 1926.

^{xxxix}() Peter Jackson ، Op. Cit.، P.361.

^{xl}() Alfred Sauvy، Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L'armistice À La Dévaluation De La Livre، Paris، 1965، Vol. I،p.130.

^(xli)Muriel Montero، Op. Cit.، P.28.

^(xlii) Frédéric Monier، Op. Cit.، P.100 .

^(xliii) Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P. 240 ; Frédéric Monier، Op. Cit.، P.98.

^(xliv) هذا المجلس هو الثالث عشر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وكانت الانتخابات قد جرت بطريقة التمثيل النسبي وفق دستور الجمهورية. للتفاصيل حول عدد المصوتين لكل قائمة ينظر :

Serge Berstein et Pierre Milza، Op. Cit.، Tome. I، P.495.

() كانت المنظمة الشيوعية الدولية، التي اختصرت باسم الكومنترن والمعروفة أيضاً باسم المنظمة الدولية الثالثة (1919 – ^{xlv})، منظمة شيوعية دولية تدعو إلى الشيوعية العالمية، وتعترم المنظمة الدولية أن تكافح بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك القوة المسلحة، للإطاحة بالبرجوازية الدولية وإنشاء جمهورية سوفياتية دولية كمرحلة انتقالية لإلغاء الدولة بالكامل عقدت مؤتمر اشتراكي دولي في موسكو بين 2 – 19 آذار 1919 قبلت فيه اقتراح لينين بضرورة قيام دولية ثالثة جديدة فتأسست الكومنترن بعد لينين، مؤتمر زيمروالد عام 1915 الذي نظم فيه فلاديمير لينين "زيمروالد اليسار" (وهو فصيل من فصائل الأقلية الثورية برئاسة روسيا)، جانيس برزيتش (لاتفيا)، زينوفيف شخصاً: لينين، وكان اليساريون من مؤتمر زيمروالد ثمانية أعضاء من أصل (38) السويد)، كانت هذه هي الخطوة زيت هوغلوند وتور نيرمان فريتز بلاتن (سويسرا)، كارل راديك (بولندا)، جوليان بورشاردت (ألمانيا)، بالكومنترن} ضد الذين رفضوا الموافقة على أي بيان يؤيد صراحة العمل الثوري الأولى نحو تشكيل ما أصبح لاحقاً يعرف الاشتراكي، وبعد حل المنظمة الدولية الثانية عام 1916، عقد الكومنترن سبعة مؤتمرات عالمية في موسكو بين عامي (1919 – 1935)، تم حل الكومنترن رسمياً من قبل جوزيف ستالين في عام 1943. للتفاصيل ينظر :

William Fortescue، Op. Cit.، P.158.

^(xlvii) Frédéric Monier، Op. Cit.، P.108.

^{xlviii}() Ipid،p.115.

^(xlix)(Jacques Ole Labrune، Op.Cit.، p125.

^(xl) Alfred Sauvy، Op. Cit.، p.145.

ⁱ() Kenneth Moure، French Monetary Management (1928 – 1936)، university Toronto، Canada، 1988، p.210.

ⁱⁱ) Frédéric Monier، Op. Cit.، P.117.

ⁱⁱⁱ() Kenneth Scott Latourette، Christianity in a Revolutionary Age: A History of Christianity in the 19th and 20th Century، "The 20th Century In Europe"، Harper، New York، 1961، PP. 129 – 153.
Kenneth Scott Latourette، Christianity in a Revolutionary Age: A History of Christianity in the 19th and 20th Century، "The 20th Century In Europe"، Harper، New York، 1961، PP. 129 – 153.

ⁱⁱⁱⁱ() Frédéric Monier، La France Contemporaineles Annees Vingt (1919 – 1930)، Librairie Générale Française، France، 1999.p. 18.

^{iv}) Frédéric Monier، Op. Cit.، P.119.

^{iv}) Frédéric Monier، Op. Cit.، P.149.

^{vi}() William Fortescue، Op. Cit.، p.115.

^{vii}() Kenneth Mouré، La Politique Du Franc Poincaré (1926 – 1936)، Albin Michel، Paris، 1998، p. 122.

^{viii}() Nicolas Pinsard، op. Cit.،p. 13.

^{lix}) سمي انقلاب الغضب لأن بعض الشخصيات اليسارية في الحزب الراديكالي كانت تريد الانتقام من اليمين والدعوة إلى حكومة يسارية. للتفاصيل ينظر :

Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.306.

^{lx}) Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.307.

^{lxi}() Pierre Bezbakh، Op. Cit.،p138

^{lxii}() Dominique Bourne et Henry Dubayef، Op. Cit.، p. 80.

^{lxiii}) كان ألبرت ويستريك مضارباً هائلاً في سوق الأوراق المالية، ومع ذلك فقد أفلس في تشرين الثاني 1930، عقب انهيار وول نسجت شبكات مهمة مع العالم السياسي. واضطر وزير المالية راول بيريت Oustric استريت كان هذا الحدث فضيحاً لأن شركة الذي تمسه القضية، إلى الاستقالة، مما تسبب في سقوط وزارة تارديو وقد حُكم على أوستريك بالسجن لمدة عام واحد وغرامة قدرها 3 000 فرنك.

Sebastian Volcker، Op. Cit.، p.60.

^{lxiv}() Pierre Bezbakh، Op. Cit.،p.138.

^{lxv}) أوبارفيليه، عضو في البرلمان، شغل منصب وزير رئيس بلدية. دولة فرنسي (بيير لافال (1883-1945): سياسي ورجل نظام ، الشخصية الأكثر أهمية في المارشال بيتان ، كان إلى جانب الحرب العالمية الثانية خلال.ورئيس حكومة لمرات كانون الاول1940، ثم عاد 13النائب الأول لرئيس الحكومة ، و . ألمانيا النازية مع التعاون والمهندس الرئيسي لسياسة فيشي أب 1944، هرب بعد التحرير الا انه اعتقل وحكم عليه بالاعدام بتهمة 19 في نيسان 18 1942 إلى السلطة كرئيس للحكومة ، الخيانة العظمى والتآمرعلى الامن الداخلي للدولة من قبل محكمة العدل العليا وادم رميا بالرصاص. للتفاصيل ينظر:

Yvert Benoît (dir) ، Op. Cit.، p618.

^{lxvi}) ألبييرت فرانسوا ليبرون: (1871-1950) سياسي ورجل دولة فرنسي بدا حياته السياسية بعد انتخاب نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1900، أصبح وزيراً للمستعمرات(1911-1913) ووزيراً للمناطق المحررة(1917-1919) كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام 1920، وأصبح رئيساً لمجلس الشيوخ عام 1931، وقد انتخب رئيساً للجمهورية في 10 أيار 1932، وقد بقى في هذا المنصب حتى عام 1940 وبهذا أصبح آخر رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة، كان ليبرون ضد عقد الهدنة، لكنه اذعن

إلى مطالب الذين فضلوا عقد الهدنة مع الألمان، بعد وصول بيتان إلى الرئاسة بصلاحيات استثنائية فضل التقاعد، امر هتلر باعتقاله عام 1943 بسبب اتهامه بأنه على الاتصال مع الحلفاء وقد نفي إلى النمسا في تشرين الأول عام 1943. سُمح لبيرون في العودة إلى باريس، لأنه حالته الصحية كانت سيئة، وأبقى تحت المراقبة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، في نهاية حياته كتب مذكراته التي وضع فيها تحليل الأحداث التي كانت أكثر غموضاً في السياسة الفرنسية في هذه المرحلة وقد جاءت مذكراته تحت عنوان شهادة (Témoignage) توفي لبيرون في عام 1950، بعد صراع طويل مع المرض، للمزيد ينظر:

Albert Lebrun, Témoignages, Pion, Paris, 1945;

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun>

(^{lxvii})J. O. Sénat, Débats, 16 February 1932.p.159.

(^{lxviii})Hubert Cole, Op.Cit.,p. 27

(^{lix}) محامي ورجل دولة فرنسي، دخل في العمل السياسي بعد أن أصبح محامياً إذ انتمى للحزب الاشتراكي الراديكالي وأصبح عضواً بارزاً داخل الحزب، أصبح نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1919، ثم شغل عدة مناصب وزارية أهمها العدل والداخلية في المدة (1924 _ 1926) أصبح رئيساً للوزراء في شباط 1930 وكذلك أصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية من تشرين الثاني 1933 إلى كانون الثاني 1934، فيعام 1924 استقال من رئاسة الوزراء بعد اهتمامه بالتواطؤ بقضية ستافسكي Stavisky المالية التي ولدت أزمة سياسية كبيرة في فرنسا، وأصبح رئيساً للوزراء للمرة الثالثة بين حزيران 1937 - آذار 1938، أصبح نائباً لرئيس الوزراء ادوارد دلاديه وبول رينو خلال المدة (نيسان 1938 - أيار 1940) كما استمر في نفس المنصب في حكومة الجنرال بيتان وكان أول من وافق على الموافقة على عقد الهدنة مع الألمان، انشق عن حكومة الجنرال بيتان بعد أن كان في مهمة رسمية إلى الولايات المتحدة وعاش بقية حياته في الولايات المتحدة، وأُضطر إلى التخلي عن أي نشاط سياسي، في عام 1947 حوكم وأدين غيابياً بتهمة التعاون مع العدو أثناء الحرب العالمية الثانية، توفي في واشنطن في 1 تموز 1963. للمزيد ينظر:

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/108102/Camille-Chautemps>

(^{lxx}) فضيحة ستافسكي المالية: فضيحة مالية أثرت بعد أن اكتُشف أن منظمة الائتمان في بايون قد باعت سندات مالية لا قيمة لها بمساعدة الممول الإسكندر ستافسكي وقد انتحر الأخير بعد اكتشاف الفضيحة إلا أن بعض الجماعات المتطرفة ادعت أن ستافسكي قد قتل بدسيسة من بعض الشخصيات في الحكومة من بينهم وزراء وأعضاء المجلس التشريعي، وقد دعت هذه الجماعات اليمينية المتطرفة إلى الخروج بمظاهرات لتغيير الوضع السياسي في البلاد وقد نتج عن هذه المظاهرات أعمال شغب بلغت ذروتها في 6 شباط 1934، وقد هدأت الأمور بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية من قبل الرئيس غاستون دوميرغ في 9 شباط 1934 وتم استعادة الثقة بالحكومة وانتهى التهديد للجمهورية الفرنسية الثالثة. للتفاصيل ينظر:

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/564382/Stavisky-affair>

(^{lxxi})Olivier Dard, Op. Cit., p.66.

(^{lxxii}) **ليون بلوم:** (1872 - 1950)، محامي وسياسي فرنسي اشتراكي، انضم إلى الحزب الاشتراكي في عام 1902، أصبح الزعيم الروحي للاشتراكيين بعد اغتيال جوريس في عام 1914، انتخب عضواً في مجلس النواب عام 1919، عندما انفصل الشيوعيون عن الحزب الاشتراكي في عام 1920 أصبح زعيم الحزب الاشتراكي (سفيو)، عمل بتشكيل تحالف من الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين مكونين الجبهة الشعبية وأصبح بلوم رئيساً للحكومة في حزيران 1936، أنجزت حكومته ثورة اجتماعية عندما سنت قوانين لمصلحة العمال، وفي عام 1940 رفض بلوم التصويت بكامل سلطاته على المارشال بيتان كرئيس لحكومة فيشي، تم ترحيله لاحقاً إلى ألمانيا مع يهود فرنسيين، وقد تم إطلاق سراحه من قبل قوات الحلفاء في عام 1945، كتب في الأسر "للشعبية جمعاء"، والذي يلخص الأسس الفلسفية للماركسية مع الضرورات الأخلاقية والفكرية للإنسانية، ترأس الحكومة الانتقالية، بدءاً من 16 كانون الأول 1946 لتشكيل الجمهورية الفرنسية الرابعة، شغل بلوم منصب نائب رئيس حكومة أندريه ماري في آب 1948، توفي في 30 آذار 1950. للتفاصيل ينظر:

Muriel Montero, Op. Cit., P. 173.

^{lxxiii}(I)Ipid, p.180.

^(lxxiv)Dominique Borne Henri Dubief, Op.Cit, P.159.

^(lxxv)Julian Jackson, Op,Cit., P.273.

^(lxxvi)ألبييرت فرانسوا ليبرون: (1871- 1950) سياسي ورجل دولة فرنسي بدأ حياته السياسية بعد انتخاب نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1900، أصبح وزيراً للمستعمرات(1911-1913) ووزيراً للمناطق المحررة(1917-1919) كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام 1920، وأصبح رئيساً لمجلس الشيوخ عام 1931، وقد انتخب رئيساً للجمهورية في 10 أيار 1932، وقد بقى في هذا المنصب حتى عام 1940 وبهذا أصبح آخر رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة، كان ليبرون ضد عقد الهدنة، لكنه اذعن إلى مطالب الذين فضلوا عقد الهدنة مع الألمان، بعد وصول بيتان إلى الرئاسة بصلاحيات استثنائية فضل التقاعد، امر هتلر باعتقاله عام 1943 بسبب اتهامه بأنه على الاتصال مع الحلفاء وقد نفى إلى النمسا في تشرين الأول عام 1943 سُمح ليبرون في العودة إلى باريس، لأنه حالته الصحية كانت سيئة، وأبقى تحت المراقبة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، في نهاية حياته كتب مذكراته التي وضع فيها تحليل الأحداث التي كانت أكثر غموضاً في السياسة الفرنسية في هذه المرحلة وقد جاءت مذكراته تحت عنوان شهادة(Témoignage)توفي ليبرون في عام 1950، بعد صراع طويل مع المرض، للمزيد ينظر:

Albert Lebrun, Témoignages, Pion, Paris ,1945;

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun>

^(lxxvii)Charles A. Endress, Op. Cit., P259.;

الا ان رولاند تريسكي يذكر في كتابه ان تشكيل الحكومة كان بنفس يوم استقالة بلوم . للتفاصيل ينظر :

Ronald Sherwin Tersky, Op. Cit.,74.

^(lxxviii)Dutter Gordon, Op. Cit.,P46

^(lxxix)Fo.371/20698 (C8797/8427/17). Cadogan To Phipps, 7 January 1938. Phipps's Reply Does Not Appear To Have Been Recorded.

^(lxxx)Charles Albert Endress, Op. Cit, P293.

^(lxxxI)Pierre Bezbakh, Op.Cit.,P168.

^(lxxxii)Ronald Sherwin Tersky, Op. Cit.,P75.

^(lxxxiii)Fo.371/21598 (C240/55/17). Phipps Tel., 14 January 1938.

^{lxxxiv}() Le T Emps, 13 Mars 1938, P. 3; Charles A. Endress, Op. Cit., P.299.

للتفاصيل عن اعضاء الحكومة ينظر :

Charles Albert Endress, Op. Cit, P.299

^(lxxxv)John Herman, Op. Cit.,P137.

^(lxxxvi)Ronald Sherwin Tersky, Op. Cit., P. 76.

^(lxxxvii)Charles Albert Endress, Op. Cit., P.310.

، Op. Cit, Charles Albert Endress: وللتفاصيل ينظر: P.310 .

Charles Albert Endress, Op. Cit, P.310.

^(lxxxviii) أ.ج.ب، تايلر، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، مراجعة، محمد انيس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1990، ص180.

المصادر:

المصادر العربية:

1. أ.ج.ب، تايلر، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، مراجعة، محمد انيس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1990.
2. وليد فتحي محمد، التطورات السياسية في فرنسا 1919-1929 اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت ، كلية التربية، 2019.
المصادر الاجنبية:
1. A. Soulier, Ministerial Instability under the Three-Year Republic 1871–1938 , paris, 1939.
2. Albert Lebrun, Témoignages, Pion, Paris ,1945.
3. Albin Michel, Trésor Et La Politique Monétaire De La France «Dette, Circulation Et Crise Du Franc De (1924 – 1928)», Blancheton B. Et Senegas M, Paris, 2000.
4. Alfred Sauvy, Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L’armistice À La Dévaluation De La Livre, Paris, 1965, Vol. I.
5. Anne Cipriano Venzo, The United States In The First World War, An Encyclopedia, Routledge, New York, 2012.
6. C. H. C. Wright, History of The Third French Republic, Publication Jefferson, U. S . A, 2015.
7. Dctionnaire Des Parlementaires Français 1889 – 1940, Tom. 5.
8. E. M. Horsley, Hutchinsons New 20th Century Encyclopedia, London, 1964.
9. Encyclopedia Britannica, Vol.3, (Uk) Ltd, London, 1971, P.206..
10. Every Man's Encyclopedia, London, 1958, Vol. 3.10
11. Frédéric Monier, La France Contemporaineles Annees Vingt (1919 – 1930), Librairie Générale Française, France, 1999.
12. G. Johnson, Our Man in Berlin: The Diary of Sir Eric Phipps 1933 – 1937, Palgrave Macmillan, London, 2008.
13. Georges Suarez, Briand Sa Ie, Son euvre, Tom – 5,
14. Gilberte Lang, Albert Sarraut Minisre des Colonies, S.d., France 2983.
15. Jacques Ole Labrune, Ministerial Stability in the Three-Year Republic 1879–1940 ,1962.
16. Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein, Nouvelle Histoire De La France Contemporaine Victoire Et Frustrations (1914 – 1929), Éditions Du Seuil, Paris, 1990.
17. Jean Delvert, Georges Leygues, Grand serviteur de la République , Editions d'Albret, 2014,
18. Kenneth Moure, French Monetary Management (1928 – 1936), university Toronto, Canada, 1988.
19. Kenneth Mouré, La Politique Du Franc Poincaré (1926 – 1936), Albin Michel, Paris, 1998.
20. Kenneth Scott Latourette, Christianity in a Revolutionary Age: A History of Christianity in the 19th and 20th Century, "The 20th Century In Europe", Harper, New York, 1961.
21. Louis Aubert, André Tardieu, Librairie Plon, 1957 .
22. Michel Mourre, "Dictionnaire encyclopédique d’histoire", "Tardieu, André", 1996.
23. Nicolas Pinsard, Le «Miracle Poincaré» Et La Confiance Hiérarchique À L’aune De Théories Gramsciennes, Université Paris, 2016.
24. Peter Campbell, French Electoral Systems And Elections Since 1789, 2nd Edition, Faber And Fabe, London, 1965.

25. Serge Berstein Et Pierre Milza, Histoire De La France Au Xx E Siècle Au, (1900 – 1930), Paris, Tome. I, 1999.
26. Spencer C. Tucker & Priscilla Mary Roberts, World War I, A Student Encyclopedia, Oxford, England, 2005, Vol. I.
27. Spencer C. Tucker, World War I, Encyclopedia, Vol. 2, (E – L).
28. The New Encyclopedia Britannica, Vol. I.
29. Tim K. Fuchs, André Tardieu's Failure As Premier Ministre France, 1929 – 1930 A Thesis Louisiana State University, 2002.
30. William Fortescue, The Third Republic In France (1870 – 1940), Conflicts And Continuities, Routledge, 2002.

الصحف

1. Le T Emps, 13 Mars 1938.
2. J. O. Sénat, Débats, 16 February 1932.
3. Journal Officiel Du 22 Juillet 1927 P. 75

الوثائق

1. Fo.371/20698 (C8797/8427/17). Cadogan To Phipps, 7 January 1938. Phipps's Reply Does Not Appear To Have Been Recorded.
2. Fo.371/21598 (C240/55/17). Phipps Tel., 14 January 1938.
3. Fo.371/21599 (C2036/55/17). Phipps Tel., 24 March 1938.

المواقع الالكترونية

1. <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/108102/Camille-Chautemps>
2. <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun>
3. <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/564382/Stavisky-affair>
4. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

- 1- .A. J. B., Taylor, The Origins of World War II, translated by Mustafa Kamal Khamis, reviewed by Muhammad Anis, Egyptian General Book Authority, 1990.
2. Walid Fathi Muhammad, Political Developments in France 1919–1929, PhD Thesis, Tikrit University, College of Education, 2019.